

Distr.: General
21 August 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الثالثة

اللجنة التنظيمية

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد مونيوز (شيلي)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع

بيان الأمين العام

المتابعة المتعلقة بانتخاب رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:

Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر الجلسات العامة للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

إقرار جدول الأعمال (PBC/3/OC/20)

١ - أقر جدول الأعمال.

تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/63/881-S/2009/304)

٢ - الرئيس: أشار إلى أن اللجنة ظلت الجهاز الحكومي الدولي الوحيد التابع للأمم المتحدة المكرس لمناصرة قضية بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وقال إن أنشطة اللجنة تشكل جزءاً من نهج متكامل لبناء السلام المصمم لتعزيز الدعائم الرئيسية الثلاث لأعمال الأمم المتحدة، وهي الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

٣ - وأضاف أن لجنة بناء السلام كانت على اتصال وثيق بمكتب دعم بناء السلام طيلة صياغة تقرير الأمين العام. ولهذا تمكنت من الإسهام بعدد من الأفكار في التقرير الذي يركز على التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان في أول سنتين بعد انتهاء النزاع.

بيان الأمين العام

٤ - الأمين العام: أشار إلى مضي عام منذ أن طلب مجلس الأمن تقريراً عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع. وقال إنه منذ ذلك الوقت، جرت عملية مكثفة من المشاورات. وأعرب عن امتنانه للجنة بناء السلام لمشاركتها الأساسية في هذه العملية. وأضاف أنه كانت للجنة وجهات نظر ثمينة في صياغة التقرير الحالي. وإن اللجنة كان لها دور حاسم في مناصرة وتعزيز جدول الأعمال الذي رُسمت خطوطه العريضة في التقرير. وأعرب عن امتنانه أيضاً للفرصة التي أُتيحت له لتقديم التقرير إلى اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام قبل تقديمه على نحو رسمي إلى مجلس الأمن في تاريخ لاحق من الشهر.

٥ - ومضى يقول إن التقرير يركز على فرصة السنتين الحاسمتين بعد انتهاء النزاع، إلا أن انعدام الأمن غالباً ما يستمر ويكون السلام هشاً. وعندما تصمت المدافع يتحرك الأمل. وعندها يكون الشعب والمؤسسات على استعداد للتغيير وسلوك طريق جديد لحسم المشاكل. وهم يتوقعون بشغف، وربما بشكل طبيعي، عائداً للسلام. إلا أن كثيراً ما تحبط الآمال في الحصول على هذا العائد وتضيع هذه الفرصة السانحة.

٦ - ومضى يقول إنه إذا كان للسلام أن يستدام، فلا بد للمجتمع الدولي أن يستفيد من هذه اللحظات الحاسمة ويقدم الدعم الصحيح في الوقت المناسب. وقد كان ذلك دافع وجوهر التقرير الحالي الذي استند إلى الدروس المستفادة في السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك في البلدان التي تدرس لجنة بناء السلام حالتها. وأكد التقرير أيضاً أهمية البناء على الإصلاحات الناجحة التي تجري بالفعل، مثل الإصلاح الإنساني، و "توحيد الأداء" وعمليات السلام المتكاملة بدلاً من التركيز على إنشاء آليات جديدة.

٧ - وأردف يقول إن التحديات التي تواجهها البلدان الخارجة من النزاعات هائلة. فأولاً، يلقي التقرير الضوء على الحاجة إلى السيطرة الوطنية بغية تثبيت بناء السلام على الصعيد القطري. وفي هذا السياق، ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يضطلعوا بدور محفز وداعم، كما ينبغي لهما المساعدة على بناء القدرة الوطنية من الأيام الأولى.

٨ - وثانياً، تتوقع الدول الأعضاء أن تكون الأمم المتحدة متواجدة ومستعدة لقيادة المجتمع الدولي. ولهذا يدعو التقرير إلى إنشاء آلية رفيعة المستوى لكفالة وجود أفرقة القيادة والدعم المناسبة في أقرب وقت ممكن.

٩ - وثالثاً، يتطلب بناء السلام على نحو فعال تدخلات من جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، فلا بد لعمليات صنع

طريق معالجة شواغل السلام والتنمية وزيادة الاهتمام بالبلدان الخارجة من نزاعات. ودعا الأمين العام أعضاء اللجنة أيضا إلى مناصرة التقرير ومساعدته على تنفيذ الرؤية الواردة به.

١٤ - وشجع اللجنة، فيما يتعلق بالإعداد لاستعراض العام التالي، على دراسة كيفية تعزيز دورها في بناء السلام في المجالات المحددة في قراراتها التأسيسية، بما فيها الطرق التي يمكن للجنة أن تعزز بها الشراكات من أجل بناء السلام وتكفل الأهمية التنفيذية لنصائحها.

١٥ - وقال إن التقرير عمل لا يزال في طور التنفيذ، وبالتالي فهو يشكل بداية لا نهاية. وهو أيضا جزء من مجموعة من المبادرات ذات الصلة، بما فيها تقرير الأمين العام مؤخرا عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189)، ومراجعة اختصاص صندوق بناء السلام، والمناقشات الجارية حول حفظ السلام. ويتشاطر الجميع هدفا مشتركا، وهو توطيد وتدعيم استجابة الأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن.

١٦ - وأضاف إنه بالرغم من أن هذه التحديات ليست بالأمر الجديد، إلا أنه توجد حاجة جديدة إلى الإحساس بالإلحاح بغية كفاءة استخدام الموارد على نحو أكثر كفاءة عن طريق تعزيز استجابة أكثر تماسكا وفعالية وتركيزا. وسيكون دعم والتزام أعضاء لجنة بناء السلام من الأمور الضرورية لإحداث التغييرات اللازمة في منظومة الأمم المتحدة ولتحقيق تغير حقيقي.

١٧ - واختتم كلامه قائلا إن الأبرياء كثيرا ما يدفعون ثمن الحرب. ولهذا يجب على أعضاء لجنة بناء السلام العمل لكي يضمنوا أن يجني هؤلاء الأبرياء عوائد السلام. وأعرب عن تطلعه إلى العمل بجانب لجنة بناء السلام بغية مواجهة هذا التحدي.

السلام وحفظ السلام وبناء السلام والإنعاش أن تحدث معا. ولهذا يكون التنسيق أمرا حاسما من أجل تحقيق النجاح، كما يجب تفادي التجزئة.

١٠ - ورابعا، توجد حاجة عاجلة إلى انضواء أطراف وطنية ودولية خلف رؤية استراتيجية مشتركة ذات أولويات واقعية وتقديم الدعم المالي لتلك الرؤية. وفي بعض الحالات استغرقت تلك الجهود أعواما. وفي معظم الحالات لم تحدث على الإطلاق. ولهذا، فهو يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراء السريع المطلوب.

١١ - وخامسا، هناك حاجة إلى إنجاز يمكن التنبؤ به وجدير بالثقة. ولهذا، فهو يطلب من الدول الأعضاء أن تساعد الأمم المتحدة على بناء قدرتها على الاستجابة السريعة إلى أكثر الاحتياجات إلحاحا بغية حماية المدنيين ودعم سيادة القانون، وتدعيم العمليات السياسية، وإعادة الخدمات الأساسية والمهام الحكومية، وتنشيط الاقتصاد. ولكي تدور العجلة، فمن الضروري أيضا وجود صناديق جماعية مسبقة تتناسب مع المهام الراهنة، مثل صندوق بناء السلام، يتبعها تمويل أسرع من مصادر أخرى.

١٢ - وتابع قائلا إن جميع تلك التحديات تعزز بعضها البعض ولا يقع أي منها في نطاق أية منظمة بمفردها. ولهذا فالشراكات الاستراتيجية أساسية، بما فيها الشراكات مع البنك الدولي والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويجب على الدول الأعضاء أن تضطلع أيضا بدورها عن طريق التكلم بصوت واحد في مختلف المحافل المتعددة الأطراف، وحشد الدعم الثنائي وراء الاستراتيجية الاعتيادية لكل بلد، وتوفير تمويل أسرع وأكثر مرونة وأكثر تحملا للمخاطر.

١٣ - وأضاف أن من الواضح أن لجنة بناء السلام تضطلع بدور حاسم. ولهذا فهو يشجع اللجنة على الاستناد إلى جهودها لتعبئة الموارد وتعزيز الملكية الوطنية لبناء السلام عن

اللجنة الاستشاري بشأن المسائل المتصلة بتعيين ومراجعة ولايات عمليات حفظ السلام.

٢٢ - واستطرد قائلاً إنه من الضروري تنسيق ترتيبات التمويل الحالية على نحو أفضل. وبينما توجد حاجة إلى قدر أكبر من سخاء المانحين، من المهم أيضاً تدعيم دور صندوق بناء السلام بغية كفاءة سرعة الدفع والمرونة في انتقاء المستفيدين. وأخيراً، أشار إلى أن مسؤولية إنفاذ المبادئ التوجيهية لاختصاصات صندوق بناء السلام تقع على عاتق الأمين العام ومكتب دعم بناء السلام.

٢٣ - السيد هيلر (المكسيك): قال إن استراتيجيات حفظ السلام المتماشية والشاملة ضرورية في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع وأن الملكية الوطنية هامة بالنسبة لفعالية تلك الجهود. ولهذا، ينبغي للإجراءات المتخذة أن توفر المستوى الواجب من الدعم للقدرات الوطنية، عن طريق وسائل منها إدراج أولويات أصحاب المصلحة المحليين بغية تحقيق المصالحة الوطنية. وللجهود السياسية الرامية إلى تحقيق المصالحة أهمية خاصة في هذا السياق.

٢٤ - ومضى يقول إنه بالإضافة إلى تناول المجالات ذات الأولوية التي عينها التقرير، فمن المهم بنفس القدر أن توفر لجنة بناء السلام الاحتياجات الأساسية للسكان في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع، حيث أنه من شأن هذا العمل أن يساعد على بناء الثقة بين المجتمع والحكومة، ومن ثم يمكنه المساعدة على منع الارتداد إلى النزاع.

٢٥ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بجدول الأعمال الذي وضعه الأمين العام لدعم إسهام الأمم المتحدة في استجابة أكثر سرعة وفعالية في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع. كما أعرب عن تدعيم الوفد للمبادرات التي اتخذها الأمين العام لاستقدام موظفين مؤهلين، وبخاصة من الجنوب

١٨ - السيد زينسو (بنن): قال إنه بينما ذكر التقرير بحق أنه لا يوجد حل "واحد يناسب الجميع" بالنسبة لبناء السلام بعد انتهاء النزاع، إلا أنه عيّن بوضوح مجالات العمل الاستراتيجية المتكررة الضرورية لمنع إعادة نشوب النزاع. وتنفيذ استراتيجية متماسكة قائمة على الاحتياجات الحقيقية التي عينتها لجنة بناء السلام من شأنه أن يساعد على تدعيم القدرات الوطنية وتحسين التكامل وضممان إيصال عوائد السلام في نهاية المطاف.

١٩ - وأضاف أنه من المهم بصفة خاصة تعبئة موارد بشرية كافية بغية تقديم المساعدة المطلوبة بصفة عاجلة في حالات ما بعد انتهاء النزاع. وفي هذا الصدد، تستحق فكرة إنشاء قدرات دائمة واحتياطية يمكن نشرها بسرعة داخل إطار الأمم المتحدة بحثاً إضافياً. وكان من المفيد أن يتضمن التقرير المزيد من التحليل المتعمق للدور الذي يضطلع به الشتات. وبخاصة في ضوء الإسهام الكبير الذي يمكن أن يقدمه المغتربون في بلدان مرحلة ما بعد النزاع عند عودتهم.

٢٠ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده ببرنامج العمل المتضمن في التقرير، وشجع المتكلم الأمين العام على بذل كل ما في وسعه للتغلب على الطبيعة المجزأة للحكومة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بغية ضمان فعالية جهود التنسيق التي تضطلع بها. وينبغي للأمين العام أيضاً أن يعمل على تدعيم التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، فضلاً عن وكالات التعاون الثنائي.

٢١ - ومضى يقول إن الإسهام الذي قدمته لجنة بناء السلام فيما يتعلق بإقرار الأطر الاستراتيجية للعمل أثبتت فعالية اللجنة كمنتدى للتشاور وتنسيق النهج. وفضلاً عن ذلك، ومع الأخذ في الاعتبار بالأدوار التكميلية للجنة ومجلس الأمن، فمن الملائم أن يطلب مجلس الأمن رأي

٣٠ - السيد تاكاسو (اليابان): قال إنه غالبا ما لا يتوفر الدعم في الميدان في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع. وعدم اتخاذ إجراء سريع غالبا ما تكون تكلفته باهظة في الأمد الطويل. وقد قدم التقرير كثيرا من التوصيات الثمينة. وتستحق أربع نقاط اهتماما خاصا. أولا، يكون تنفيذ التوصيات مباشرة إلى أقصى حد عندما لا توجد عمليات لحفظ السلام. ومع ذلك، فأخذا في الاعتبار بتعريف المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع بأنها أول سنتين بعد انتهاء النزاع الرئيسي، عادة ما تكون هذه العمليات موجودة. وفي هذه الحالات، من الضروري النظر في توسيع نطاق بعثات حفظ السلام بحيث تشمل أنشطة مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح الأمن والحوكمة وسيادة القانون وبناء القدرات.

٣١ - ثانيا، ينبغي أن تبدأ الجهود الدولية المشتركة برؤية مشتركة وخطة للأولويات. ومن الضروري تعيين الأطراف المسؤولة عن صياغة هذه الخطة. وفي المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، ينبغي أن يكون من المتوقع أن يتولى القيادة أكبر مسؤولي الأمم المتحدة في الميدان. وفي الوقت المناسب، سيجري تدعيم وجود الأمم المتحدة بحيث يكون هذا الهيكل مسؤولا عن صياغة استراتيجية متكاملة. ويجب التنسيق بين الميدان والمقر وتحديد مسؤوليات وكالات المقر بوضوح. وكما جرت الإشارة إليه في الفقرة ٣٤ من التقرير، ينبغي وضع آلية عملية رفيعة المستوى في المقر. وقد يكون من الواقعي تخصيص أكثر الإدارات مشاركة في حالة معينة كإدارة رائدة من أجل البلد المعني.

٣٢ - ثالثا، ينبغي تدعيم القدرة على التنفيذ. والقدرة الدائمة على الرد السريع، والاحتفاظ بقائمة، وتوفير التدريب، وتوسيع نطاق صندوق بناء السلام والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، كلها أمور تستحق الدراسة الدقيقة. ومن الضروري لأية آليات جديدة أن تجذب المانحين.

العالمي، للاضطلاع بعمليات بناء السلام في كل من المقر والميدان.

٢٦ - وأضاف أن وفد بلده يفهم أهمية إنشاء آلية رفيعة المستوى لضمان وجود أفرقة قيادية تدعم العمليات الميدانية للأمم المتحدة. ومع ذلك، يرغب الوفد في الحصول على مزيد من المعلومات عن تكوين هذه الآلية ومهامها المعينة وآثارها المالية.

٢٧ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده أيضا بالتوقيع على اتفاق إطاري للشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي لدعم التعاون في حالات الأزمات وما بعد الأزمات. وينبغي أن يساعد الاتفاق على تحسين التنسيق الاستراتيجي بين المنظمين وتأثير عملهما الجماعي. ويتفق الوفد أيضا مع الأمين العام على أنه ينبغي اتخاذ تدابير لتوفير طرائق تمويل أكثر مرونة وسرعة ويمكن التنبؤ بها وتحمل المخاطر للبلدان الخارجة من نزاعات. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع المانحين على الامتثال للجدول الزمني للمدفوعات من أجل الموارد بحيث يمكن تمويل الاستراتيجيات ذات الصلة في الوقت المناسب.

٢٨ - ومضى يقول إنه ينبغي لمجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تسعى جميعها إلى طلب النصيحة من لجنة بناء السلام في عدد من السياقات، بما فيها تعبئة الموارد وتنسيق الجهود مع كيانات خارج منظومة الأمم المتحدة ووضع وتنفيذ الأطر الاستراتيجية لبناء السلام بالتنسيق مع الأطراف المحلية.

٢٩ - وتابع قائلا إن جميع الأطراف الوطنية والإقليمية والدولية تتشاطر المسؤولية إزاء نجاح عملية بناء السلام. ولهذا، يحث وفد بلده المجتمع الدولي على قطع الالتزامات الضرورية لمراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر في بلدان مرحلة ما بعد النزاع.

بسيادة القانون. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى إجراء استعراض عام لطرق زيادة عدد الخبراء المدنيين، وبخاصة من المناطق المتضررة ومن الجنوب. وستعالج التوصيات في المستقبل تنفيذ التقييمات المشتركة للاحتياجات والتخطيط والدعم.

٣٧ - وأضاف أن التقرير يسلم بحق بضرورة اضطلاع صندوق بناء السلام بدور أكثر مرونة في الوقت المناسب في المراحل المبكرة لعملية السلام. ويهتم التقرير أيضا على النحو الواجب بالصناديق الاستثمارية الفعالة المتعددة المانحين والتدابير التي تجعل التمويل أسرع وأكثر مرونة. والاتحاد الأوروبي ملتزم باحتتام مناقشات لجنة المساعدة الإنمائية بغية إحداث إصلاحات تتعلق بالمانحين والوكالة.

٣٨ - ومضى يقول إن لجنة بناء السلام لجنة فريدة من حيث هيكل عضويتها ونهجها المخصص لبلدان محددة وسجلها في إشراك المجتمع المدني. وينبغي للجنة أن تضطلع بدور مركزي في رصد تنفيذ تقرير الأمين العام.

٣٩ - الأمين العام: قال إن وجهات نظر لجنة بناء السلام لها أهمية خاصة. وأعرب عن امتنانه للفرصة التي أتاحت له لسماعها قبل عرض التقرير على مجلس الأمن. وأضاف أن الاقتراحات كانت بناءة. وقد أشارت الدول الأعضاء إلى أن التقرير أتاح اتجاهها لبناء السلام ولزيادة فعالية الأمم المتحدة.

٤٠ - ومضى يقول إن التصديق على الأولويات الرئيسية في التقرير أمر مشجع، وبخاصة التصديق على الملكية الوطنية لبناء السلام وضرورة تقديم خدمات أساسية إلى السكان بعد انتهاء النزاع. وينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من التفاعل في تخطيط عمليات حفظ السلام وجهود بناء السلام.

٤١ - وأعرب عن التزامه بتحسين التنسيق والاتساق بين كيانات مقر الأمم المتحدة دعما لبناء السلام. ويحاول التقرير وضع نهج مترابط بين استراتيجيتي بناء السلام وحفظ السلام، وهما مرتبطتان ارتباطا تكامليا. وعادة ما يجري النظر

٣٣ - رابعا، تكمن قوة بعثة بناء السلام في قدرتها على التنسيق على أساس استراتيجية متكاملة. وينبغي ألا تجري زيادة مسؤولياتها بحيث تتعدى قدراتها. وفي نفس الوقت، فاليابان على استعداد لدراسة الطريقة التي يمكن للجنة بها أن تحدث تغييرا في المرحلة المبكرة من الإنعاش بعد انتهاء النزاع.

٣٤ - السيد ليدن (السويد): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فقال إنه توجد حاجة ملحة إلى تنفيذ التوصيات المتضمنة في التقرير. وأعرب عن استعداد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لدعم جهود الأمين العام في هذا الاتجاه. وأضاف أن جهود بناء السلام ينبغي أن تعقب مباشرة توقيع اتفاق سلام. وينبغي النظر في جميع جوانب تلك الجهود من البداية. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالتأكيد في التقرير على الملكية الوطنية ومشاركة أصحاب المصلحة. وقد يكون من الضروري بصفة خاصة التواصل مع النساء والشباب ومجموعات الأقليات.

٣٥ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يؤيد التوصية بأنه ينبغي أن توجد قيادات فعالة ويمكن مساءلتها للأمم المتحدة في الميدان بغية تعزيز اتفاق على استراتيجية مبكرة. ويسترعي التقرير الانتباه بحق إلى ضرورة تحديد الأدوار والمسؤوليات على نحو أوضح داخل المنظمة وبينها وبين البنك الدولي. وينبغي للوكالات الرائدة المعينة أن تقوم بالاستثمارات الواجبة بغية تقديم دعم في الوقت المناسب ويمكن التنبؤ به. وينبغي استعراض هذه الترتيبات بصفة دورية. ومن المهم أيضا توضيح الدور الذي يضطلع به مكتب دعم بناء السلام والاعتماد على قدرته الكاملة.

٣٦ - وتابع قائلا إن بناء السلام على نحو فعال يتطلب نشر الخبراء المدنيين على وجه السرعة. ويمكن تطوير قدرات الشرطة الدائمة وتوسيع نطاقها إلى المجالات الأخرى المتعلقة

٤٥ - السيد نكوراباغايا (بوروندي): قال إن الالتزام والمهنية اللتين يتمتع بهما الممثل الدائم للسويد ساعدتا عملية المصالحة إلى حد كبير. وأضاف أن بلده قد أحرز الآن تقدما كبيرا. ونزعت قوات التحرير الوطنية الآن السلاح وكسبت اعترافا بوصفها حزبا سياسيا. وتتطلع جميع الأطراف إلى العمل مع الرئيس الجديد لحسم القضايا المعلقة، وبخاصة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنظيم انتخابات عام ٢٠١٠ بروح المصالحة والحوار.

٤٦ - السيد ليدن (السويد): قال إن العام الماضي شهد تقدما كبيرا. وأعرب عن أمله في أن تساعد اللجنة على ضمان الأمن قبل الانتخابات وبعدها. وأضاف أن إعادة إدماج المحاربين السابقين والعائدين إلى بوروندي تشكل أولوية أخرى. وينبغي للجنة أن توفر زحما للجنة المحلية لبناء السلام وتكفل وجود اتصال مباشر بين التشكيلة المحلية والمقر. واختتم كلامه قائلا إن السويد ستواصل المشاركة مع التشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي وغيرها من التشكيلات القطرية المخصصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.

في بناء السلام في سياق قضايا وبلدان معينة، ومع ذلك يحدد التقرير أيضا بعض المبادئ العامة. واختتم كلامه قائلا إنه يتطلع إلى استمرار المشاركة والدعم من الدول الأعضاء.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٥٥.

المتابعة المتعلقة بانتخاب رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي

٤٢ - الرئيس: أشار إلى أنه في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، انتخبت اللجنة السيد بيتر موريه، الممثل الدائم لسويسرا ليخلف السيد أندريس ليدن، الممثل الدائم للسويد كرئيس لتشكيلة بوروندي.

٤٣ - السيد موريه (سويسرا): قال إن أية مناقشة لتوصيات الأمين العام يجب أن تؤدي إلى التزام جماعي بدعم البلدان الخارجة من نزاعات. واللجنة في وضع فريد يمكنها من التنسيق بين جميع الأطراف بغية تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة.

٤٤ - وأضاف أن مشاركة سويسرا مع بوروندي، التي بدأت في الستينات، تركز على تيسير الحوار السياسي ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعزيز العدالة الانتقالية والحوكمة والخدمات الصحية. وستلعب انتخابات عام ٢٠١٠ دورا حاسما في توطيد التقدم الكبير المحرز حتى الآن. وسيسمح الاجتماع القطري المخصص لبوروندي بأن يضع المجتمع الدولي رؤية طويلة الأمد. وسيعتمد النجاح الحقيقي على الاستراتيجيات والمبادرات التي تقرها الحكومة. ويجب على اللجنة أن تشجع على نحو كبير إنشاء آلية للعدالة الانتقالية. وستبني سويسرا على منجزات من سبقوها، وتتطلع إلى التعاون مع التشكيلة المحلية والشراكة التي أنشئت حديثا من أجل السلام.